ECA/SRO-NA/ICSOE/37/2
Distr.: General
October 2022

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

الاجتماع السابع والثلاثون

مراكش، المغرب، 1-3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت *

مراجعة الملامح الإقليمية 2022:
صورة عامة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية في شمال أفريقيا

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2
أولا- آفاق النمو وسط أزمات متعددة..... 4
ثانيا- الوضع المالي وأعباء الديون..... 9
ألف- الوضع المالي لما بعد عام 2021..... 9
باء- عبء الدين العام على دول شمال أفريقيا 10
ثالثا- ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة تزيد من معدّلات التضخم المرتفعة أساسا 11
رابعا- عودة النشاط التجاري للانتعاش لا ينفي وجود مخاطر..... 13
خامسا- تعافي سوق العمل يؤخر تعافي الإنتاج..... 14
سادسا- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة..... 17
المراجع..... 19
الملاحق..... 20

* ECA/SRO-NA/ICSOE/37/1

ملخص تنفيذي

1. شهدت اقتصادات دول شمال أفريقيا بعض التعافي في عام 2021 وإن كان ذلك بمعدلات متفاوتة، ولم تتمكن معظم هذه الاقتصادات من العودة إلى مستويات النمو التي سجلتها قبل أزمة كوفيد 19، فوفقًا لتقرير حالة وآفاق الاقتصاد العالمي (WESP) الصادر عن الأمم المتحدة في (2022)، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة بنسبة 7. 6٪ في عام 2021 بعد انخفاضه بنسبة 4.6٪ في عام 2020.

2. ويُنتظر أن تواجه المنطقة سلسلة من التحديات الكبيرة في عام 2022 وما بعده. فقد تسببت التداعيات السلبية للحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا، وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتأثيرها على النمو، إلى جانب سلسلة الصدمات المناخية في حدوث انتكاسة خطيرة للتوقعات الاقتصادية لشمال أفريقيا، حيث ترزح بلدان المنطقة تحت وطأة الديون العامة المرتفعة والتضخم إضافة إلى نقص الموارد المالية اللازمة للتعامل مع هذه الصدمات، فقد تراجع النمو في المنطقة إلى 4.9٪ في عام 2022 (حالة وآفاق الاقتصاد العالمي 2022)، بسبب التأثير الكبير للأزمات على أهم اقتصاداتها. ومن جهة أخرى فإن الارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة للمواد الغذائية وتقلبها بسبب توالي موجات الجفاف الشديد تهدد الأمن الغذائي في المنطقة وتُعرض الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى التقويض.

3. رغم أداء المغرب الجيد نسبيًا فيما يتعلق بسداد ديونه، إلا أنه لم يسلم من الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، حيث يمثل الغذاء 40٪ تقريبا من سلة مؤشر أسعار المستهلكين، وعلى رأس هذه المواد يوجد القمح. أما تونس فقد تأثرت سلبًا بتدهور ميزان مدفوعاتها، وتفاقم الوضع بسبب ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. وفي مصر، أدى ضعف سعر الصرف المحلي مقابل الدولار إلى ارتفاع معدلات التضخم. على النقيض من ذلك فقد استفادت الجزائر وليبيا المصدرتان للنفط من ارتفاع أسعاره وزيادة إنتاجه في عام 2022، وهو ما سمح لهما بتجديد احتياطاتهما.

4. بعد الانتعاش الذي عرفته بلدان شمال أفريقيا في عام 2021، أضحى من اللازم على حكوماتها الآن الاستفادة من الاستجابة للأزمة من خلال الاستثمار في التدابير الموجهة لزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات وخلق فرص العمل في عام 2022 وما بعده. كما تحتاج بلدان شمال أفريقيا أيضًا إلى معالجة قضايا القدرة على تحمل الديون والسيولة، وإلى بلورة وتنفيذ سياسات للحفاظ على الانتعاش وحماية استقرار الاقتصاد الكلي، وتعد السياسات الهادفة إلى الحد من التضخم حاسمة في هذا المجال. وللقيام بكل ذلك يجب صياغة برامج تلبي الحاجة لزيادة الإنفاق على القطاع الصحي أو تدابير الدعم الضريبي (زيادة شبكات الأمان الاجتماعي) في حدود الميزانية المرصودة.

5. ومع توالي الأزمات أصبح هناك حاجة إلى تسريع الإصلاحات الهيكلية في المنطقة وخاصة في البلدان المستوردة للنفط والتي تواجه تأثيرًا مضاعفًا (ارتفاع أسعار الغذاء والنفط)، غير أن الحاجة إلى الإصلاحات لا تقتصر على المجال الضريبي فحسب، إذ يجب القيام بإصلاحات تُعزز دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل والتحول الاقتصادي الفعال، كما أن هناك حاجة ملحة أيضا للقيام بإصلاحات لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف مع تبعاته.

6. وبالنظر إلى تأثر منطقة شمال أفريقيا الشديد بتغير المناخ، فإن على الحكومات أن تولي الأولوية للتحول نحو التقنيات ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة ومصادر الطاقة المتجددة مع تعزيز وسائل التكيف. وفي هذا الصدد، يعد دور القطاع الخاص في توجيه موارد مالية إضافية نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أمر بالغ الأهمية، لأن الحكومات تعاني حاليا من قيود مالية. لذلك، فإن تأمين المزيد من التمويل للمناخ وخاصة للتكيف، يمثل أولوية قصوى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ COP27 القادم في مصر.

7. تُعدّ الأزمات المتعددة شاهدا على أهمية التكنولوجيا الرقمية، وهو ما يستدعي إحداث نظام رقمي للخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات العامة عبر الإنترنت. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين البيئة الرقمية، ووضع سياسات ولوائح تشجع التكامل الاقتصادي في المنطقة وزيادة الولوج إلى سلاسل القيمة العالمية.

8. ستتيح منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية فرصة للمنطقة لزيادة الإنتاج والقيمة المضافة فضلا عن إنشاء بنية تحتية مقاومة للعوامل المناخية وأنظمة غذائية مستدامة لتزويد وتطوير أسواق الأغذية الزراعية المحلية والإقليمية. لذلك، فإن من شأن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تحد من تأثر المنطقة بالاضطرابات العالمية، وأن تُحفز التصنيع الزراعي المحلي وتُسرّع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في نهاية المطاف.

أولا- آفاق النمو وسط أزمات متعددة

9. شهد عام 2021 انتعاشًا في الاقتصاد العالمي بسبب تخفيف القيود الوبائية، على الرغم من الاضطرابات التي حدثت في شهر نوفمبر من نفس العام عندما ظهر المتحور أوميكرون. وكان هذا الانتعاش مدفوعًا بالإنفاق الاستهلاكي القوي والتحسن النسبي للاستثمار، لكن الضغوط التضخمية ظلت قوية. وفي عام 2022، تراجع النمو العالمي في كل من اقتصادات الأسواق المتقدمة والنامية والصاعدة، حيث تسببت الحرب في أوكرانيا في تعطيل الأعمال والاستثمارات والتجارة العالمية وأثارت حالة من عدم اليقين.

10. عاد مؤشر النمو في بلدان شمال أفريقيا إلى الاتجاه الإيجابي في عام 2021، فوفقًا لتقرير حالة وآفاق الاقتصاد العالمي لسنة 2022 الصادر عن الأمم المتحدة، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة بنسبة 7.6٪ في عام 2021 ومن المرجح أن يتباطأ إلى 4.9٪ في عام 2022، على الرغم من أن شمال أفريقيا تظل المنطقة الفرعية الأسرع نموًا في القارة الأفريقية.

11. يعزي النمو الذي حدث في دول شمال أفريقيا في 2021 إلى عوامل ظرفية مثل إعادة فتح حقول النفط الرئيسية في ليبيا وسط ارتفاع أسعار النفط، ووجود موسم فلاحي استثنائي في المغرب. بالإضافة إلى ذلك، سمحت اللقاحات في المنطقة بتخفيف القيود على الحركة. فقد حقق كل من المغرب وتونس هدف التطعيم لمنظمة الصحة العالمية (WHO) بتغطية 40 في المائة بحلول نهاية عام 2021. وباستثناء السودان، فقد حققت جميع دول شمال أفريقيا نموا اقتصاديا في عام 2021، لكنها لم تصل إلى مستويات النمو ما قبل الجائحة (الشكل 1). وتبدو التوقعات لعام 2022 في شمال أفريقيا غير مبشّرة نظرًا للتداعيات السلبية للحرب في أوكرانيا وفرض عقوبات على روسيا.

الشكل 1: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان شمال أفريقيا

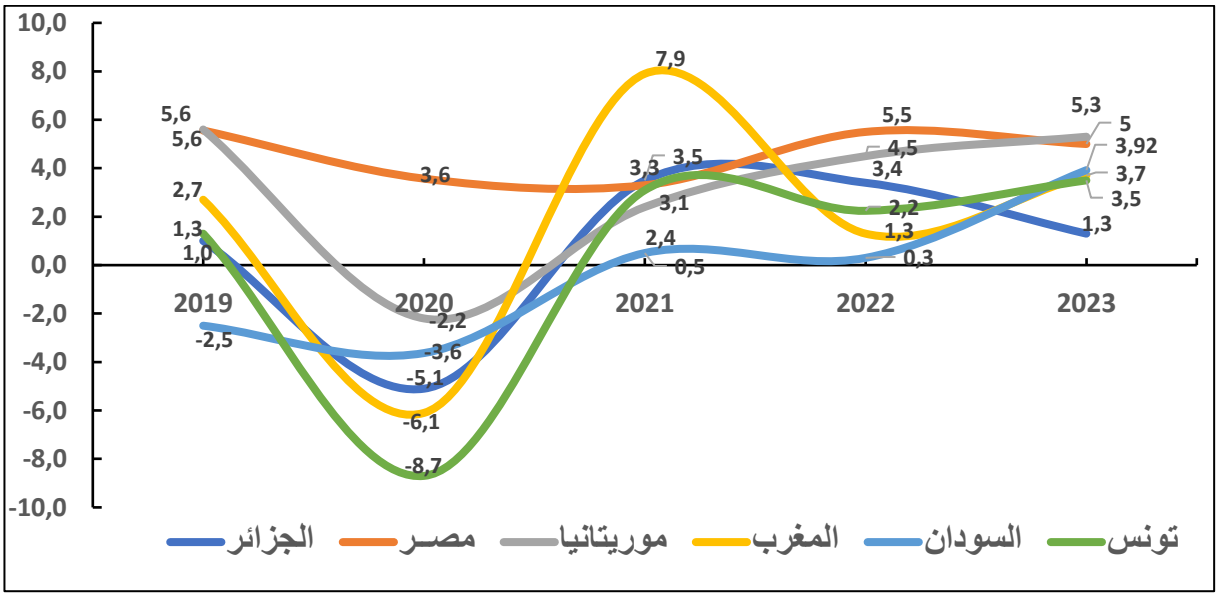

المصدر: الإحصاءات الوطنية وبيانات البنك الدولي. ملاحظة: لم يتم تقديم البيانات الخاصة بليبيا.

12. واجهت اقتصادات بلدان شمال أفريقيا - على غرار مثيلاتها في جميع أنحاء العالم- العديد من التحديات في عام 2022. ووفقًا لتقرير حالة وتوقعات الاقتصاد العالمي (WESP) الصادر عن الأمم المتحدة، فإن النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا سيواصل تراجعه، لكنه سيظل عند المستوى الذي سجله سنة 2021، باستثناء ليبيا. هذا وتعاني دول المنطقة من العواقب الوخيمة لكوفيد-19 والصراع الروسي الأوكراني إضافة إلى تأثيرات تغير المناخ. فقد أدت هذه الأزمات الثلاث إلى تزايد المخاوف بشأن آفاق النمو، وأذكت الحاجة إلى إنشاء روابط استثمارية جديدة، وتسببت في تزايد مخاطر الديون والضغوط التضخمية ومخاطر انعدام الأمن الغذائي والطاقي في جميع أنحاء شمال أفريقيا. واتّسم عام 2022 أيضا بانخفاض الحاجة إلى فرض قيود لمواجهة الوباء (مقارنة بعام 2021)، رغم استمرار حالة عدم المساواة بين البلدان في الحصول على اللقاحات. وعلى الرغم من دخول كوفيد-19 مرحلة التوطن في العديد من البلدان، إلا أن عواقبه الوخيمة على كل من الإنتاج الاقتصادي والعمالة ستستمر على الأقل حتى عام 2023. علاوة على ذلك، أدت الظروف المالية العالمية إلى زيادة ضغوط السيولة الناجمة عن ارتفاع احتياجات التمويل الحكومية الإجمالية (خدمة الديون والعجز المالي) في شمال أفريقيا، وهو ما يؤدي إلى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي، وارتفاع التضخم، والضغط على عُملات المنطقة.

13. تسببت الأزمات الخارجية الناجمة عن الحرب والعقوبات التي فُرضت على روسيا في الإضرار بدول شمال أفريقيا على عدة مستويات، بما فيها سلاسل التوريد والتجارة ويرجع ذلك إلى سيطرة روسيا وأوكرانيا على الحصة الأكبر من سوق الطاقة، كما أنهما يُعدّان المزودان الرئيسيان للسلع الأساسية، وعلى رأسها القمح والذرة وزيت عباد الشمس، علما أن مصر وليبيا وتونس والمغرب تعتمد على روسيا وأوكرانيا في ما لا يقل عن 30٪ من وارداتها من القمح، إضافة إلى أن روسيا تُعدّ أكبر مصدر للأسمدة في العالم. هذا وارتفعت أسعار الغذاء والطاقة بشكل حاد خلال الربع الأول من عام 2022، وهو ما شكلّ ضغطا هائلا على الميزانيات والحسابات الجارية واحتياطيات النقد الأجنبي للدول غير المصدّرة للنفط.

14. وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المهاجرين انخفاضا كبيرا بسبب تراجع النمو العالمي، وأدت حالة عدم اليقين الناجمة عن الصراع في أوكرانيا إلى تقويض ثقة المستثمرين، وهو ما تسبب في تباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتراجع في التحويلات من أوروبا بسبب انكماش النشاط الاقتصادي نتيجة الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، ساهم رفع أسعار الفائدة الرئيسية للبنوك المركزية، بهدف مواجهة تسارع التضخم العالمي، في تشديد الأوضاع المالية في العالم. وقد يكون الجانب الإيجابي الوحيد للصراع في أوكرانيا هو تحسين الموازين المالية والخارجية للبلدان المصدرة للطاقة في شمال أفريقيا بسبب ارتفاع أسعارها، وهو ما استفادت منه الجزائر وليبيا نظرًا لاحتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز.

15. تسببت كل هذه التحديات في تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم بلدان المنطقة في عام 2022. وهكذا، فقد كانت التوقعات في مصر وموريتانيا، وبدرجة أقل الجزائر، وحدها إيجابية في 2022 (الشكل 1). وبحسب وزارة المالية الجزائرية، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 3.4٪ في عام

2022 بسبب زيادة أسعار المحروقات التي يُنتظر أن تُحسن التوازن المالي والخارجي على الرغم من ارتفاع أسعار الواردات الغذائية. كما سيساعد التحول نحو سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية في تحسين جاذبية السوق الجزائرية للمستثمرين الأجانب. غير أن اعتماد الجزائر الهيكلي على الواردات الغذائية أعاق إلى حد ما إمكانات نموها الاقتصادي في هذا العام.

16. وتباطأت وتيرة الانتعاش في تونس في عام 2022، بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد التي أدت بدورها إلى ارتفاع الأسعار. ويواجه قطاع الخدمات أيضا ضعفا في الاستهلاك بسبب ارتفاع معدّلات التضخم. كما أن صعوبة جذب التمويل والاستثمار وارتفاع تكلفة الاقتراض في الأسواق المالية الناجم عن ضعف التصنيف السيادي للبلاد، يؤديان إلى استفحال مشاكل تونس الاقتصادية، ويزيدان من حاجتها إلى الحصول على التمويل الخارجي، لذلك استأنفت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف تأمين قرض بقيمة 4 مليارات دولار في فبراير الماضي. وإلى جانب كل هذه الأزمات تواجه تونس أيضا أزمة مياه خطيرة.

17. وفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5٪ في عام 2022، وهو ما يوافق التزام الدولة بتنفيذ المرحلة الثانية من الإصلاحات الهيكلية. بعد أن أتاحت المرحلة الأولى، التي امتدت للفترة 2016-2019، إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية للبلاد. لكن وبالنظر لكون مصر مستوردًا صرفًا، فقد تضخمت فاتورة الواردات المصرية بسبب ارتفاع أسعار السلع العالمية، وهو ما دفع السلطات في النهاية إلى فرض قيود على عمليات الاستيراد من الخارج. وفي الوقت نفسه، فإن الضغوط التضخمية الحالية، والتشديد النقدي يلقيان بثقلهما على الاستهلاك الخاص في البلاد، بينما من المتوقع أن يؤدي ارتفاع فاتورة الاستيراد وتكاليف خدمة الديون إلى خفض الإنفاق الاستثماري.

18. من جانبه تأثر الاقتصاد الموريتاني بشكل مُتباين من الصراع بين روسيا وأوكرانيا في عام 2022. ويستند معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة 5.0٪ لعام 2022 إلى احتمالات ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطلب العالمي، خصوصا الذهب والحديد، فضلاً عن تحسن ثقة المستثمرين بعد اتفاقيات إعادة هيكلة الديون التي أُبرمت عامي 2021 و 2022. ومن ثم فإن استفادة موريتانيا من ارتفاع الطلب على خام الحديد والذهب سوف تفوق التأثير السلبي لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة الناجم عن النزاع.

19. أما في المغرب فقد تراجع النمو إلى مستوى 1.3٪ في عام 2022، بسبب تراجع القطاع الفلاحي الحاد الناجم عن الجفاف وضعف الطلب على الصادرات وسط اضطرابات سلسلة التوريد العالمية، كما ساهم الصراع بين روسيا وأوكرانيا في ارتفاع فاتورة الواردات وأسعار السلع. لذلك حاول المغرب التكيّف مع الوضع ونهج سياسة مرنة لحماية نشاطه الاقتصادي.

20. على الرغم من كونها دولة مصدرة للنفط، إلا أن ليبيا ستشهد انكماشًا في عام 2022 بسبب غياب الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى اضطرابات على مستوى إنتاج النفط، أما في السودان فمن المتوقع أن يقف النمو عند 0.3٪ هذا العام، بسبب ارتفاع أسعار النفط والغذاء العالمية وتعليق المساعدة المالية (منذ انقلاب أكتوبر 2021).

حقائق تغير المناخ في شمال أفريقيا قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP 27)

21. يعدّ تغير المناخ عاملا رئيسيا آخر يؤثر على التوقعات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. فأزمة المناخ تتسارع جالبة معها ظروفا جوية متطرّفة ومتواترة. وقد تعرضت بلدان شمال أفريقيا في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص إلى كوارث مناخية متزايدة، لذلك فهي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق محايدة الكربون.

22. فعلى سبيل المثال، تأثر القطاع الفلاحي في المغرب بشدة بالجفاف الذي ضرب البلاد على مدى السنوات الماضية، علما أن هذا القطاع يمثل 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل 33٪ من اليد العاملة. وتستهلك قطاعات الزراعة والصيد البحري والسياحة، التي تعتبر حيوية بالنسبة لاقتصاد المغربي، حوالي 80٪ من الموارد المائية المغربية. نفس الأمر يحدث في السودان، حيث أتى الجفاف والفيضانات على 20٪ من الأراضي الزراعية وقلل التنوع البيولوجي (التوقعات الاقتصادية لأفريقيا، 2022). وحسب البنك الدولي (2021)، فإن أكثر خمس دول شهدت تدهورا في مواردها المائية في أفريقيا في الفترة الممتدة من 1997 إلى 2018 تقع كلها في شمال القارة (ليبيا والجزائر والسودان ومصر وتونس)، مما يجعلها المنطقة الأكثر معاناة من الإجهاد المائي، وهي التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة التي تتأثر بدورها بالمناخ.

23. يشير مؤشر نوتردام للتكيف العالمي (ND-GAIN)، الذي يقيس مدى تأثر بلد ما بتغير المناخ، إلى انخفاض طفيف في قابلية التأثر هذه بين عامي 1995 و 2020 في شمال أفريقيا، باستثناء موريتانيا وليبيا والسودان (الشكل 2)، وهو أمر مفهوم بالنظر إلى فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدها هذان البلدان في السنوات الأخيرة. أما في موريتانيا، فإن تواتر حرائق الغابات الناجمة عن ارتفاع درجة الحرارة ينذر بالخطر ويشكل تهديدًا خطيرًا للاجئين الرعاة والمجتمعات المحلية المضيفة التي تمتلك قطعانا كبيرة من الماشية (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2021)، في الوقت الذي تواجه فيه بحيرة محمودا، التي تُعد المصدر الحيوي للمياه والغذاء بالنسبة للاجئين والمجتمعات المحلية، خطر النضوب والجفاف.

الشكل 2: مؤشر نوتردام (ND-GAIN) لقياس التأثر بالتغيرات المناخية في شمال أفريقيا حسب البلد

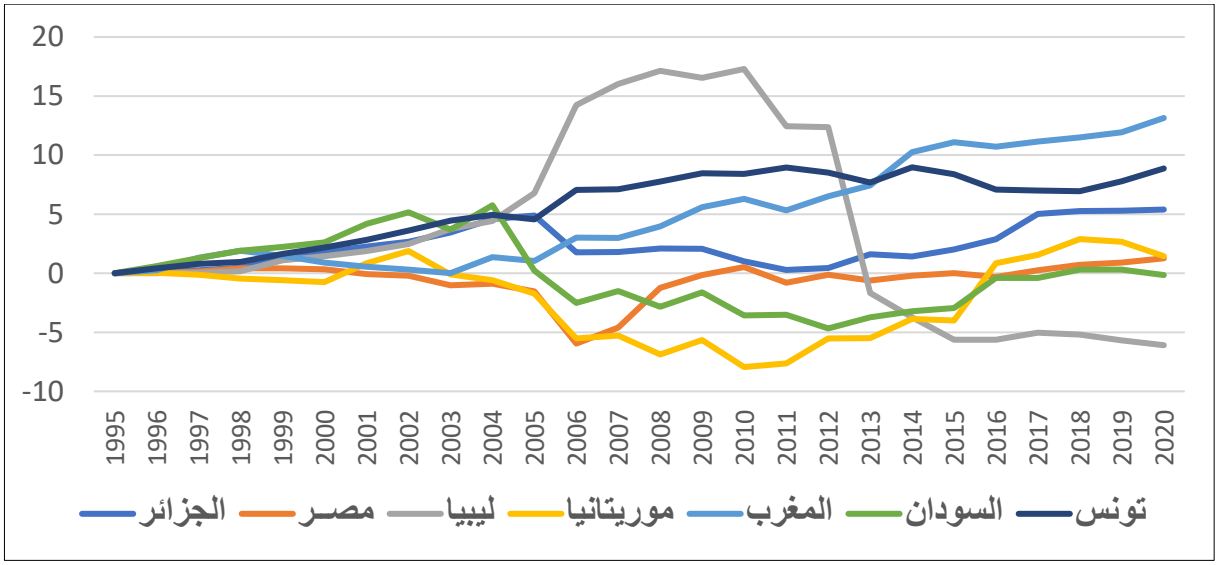

المصدر: مؤشر نوتردام (ND-GAIN). ملاحظة: يجمع المؤشر بين القابلية للتأثر (التّعرّض، والحساسية، والقدرة على التكيف مع الأثر السلبي لتغير المناخ) وسرعة الاستجابة (القدرة على الاستفادة من الاستثمارات وتحويلها إلى إجراءات التكيف).

24. تسعى حكومات شمال أفريقيا إلى تحقيق ظروف مناخية مستدامة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وتقود مصر والمغرب المنطقة في التحول نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة. فمصر ملتزمة بزيادة حصتها من الطاقة المتجددة إلى 42٪ بحلول عام 2035، بينما يهدف المغرب إلى الوصول إلى 80٪ من استخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2050. وبالمثل، تريد الجزائر خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 7٪ بحلول عام 2030 وقد أدرجت الجدوى البيئية في مخطط 2020-24 للتعافي الاقتصادي، أما ليبيا فهي تخطط لتوليد 22٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030، وذلك عبر تنفيذ المساهمة المحددة وطنياً (NDC)، التي تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 11٪ بحلول عام 2030، وتسعى موريتانيا من جانبها إلى معالجة هشاشتها الشديدة. وبالنسبة لتونس فقد كشفت الحكومة عن الخطة التونسية للطاقة الشمسية، التي تسعى إلى أن تبلغ حصة الطاقة المتجددة 30٪ من إجمالي الطاقة التي تعتمد عليها البلاد بحلول عام 2030، وخفض كثافة الكربون بنسبة 41٪ مقارنة بعام 2010.

25. ما تزال بلدان شمال أفريقيا معرّضة بشدة لآثار تغير المناخ، وهي بحاجة ماسة لمضاعفة جهودها في هذ المجال. ووفقًا للمؤشرات المستخدمة في مؤشر قابلية التأثر (ND-GAIN)، فإن المشاكل الشائعة الرئيسة في بلدان شمال أفريقيا هي الاعتماد المحدود على التكنولوجيا الزراعية، وتأثير تغير المناخ على غلات محاصيل الحبوب ومشكلة ندرة المياه (نسبة الاعتماد على المياه والسد المائي). بالنسبة لسرعة الاستجابة (القدرة على الاستجابة لتغير المناخ في بلدان شمال أفريقيا)، فإن العقبات الرئيسية التي تم تحديدها هي الافتقار إلى المهارات، وانخفاض مستوى الابتكار، والفساد، وعدم وجود إطار تنظيمي صارم. كل هذه مجالات يمكن للسياسات أن تتدخل فيها.

26. أما الخطر الآخر الذي يتربص ببلدان شمال أفريقيا فهو أن العديد من حكوماتها، وخاصة في تونس ومصر، مقيدة مالياً. لذلك، سيتطلب الانتقال من مسارات التنمية الحالية إلى النمو الأخضر نقلة نوعية في طريقة العمل اتخاذ القرار بالنسبة للحكومات والقطاع الخاص بما في ذلك الوعي بالبيئة والمناخ. ونحثّ الحكومات على إيجاد طريقة لتحفيز قدرة القطاع الخاص على تعبئة موارد إضافية ومعارف وابتكارات جديدة لمواجهة تحديات تغير المناخ. وتشمل الجهود استثمارات القطاع الخاص في تطوير بنية تحتية نظيفة، وتقليل استخدام الطاقة والمياه، وتحسين قدرة المدن والمجتمعات على الصمود أمام التغيرات المناخية ودعم النظم البيئية الطبيعية.

27. اجتمع القادة الأفارقة في شرم الشيخ بمصر في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 سبتمبر لمناقشة جدول أعمالهم في قمة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP 27) القادم، بهدف ضمان انتقال مناخي عادل يأخذ بعين الاعتبار مساهمة أفريقيا المنخفضة في الانبعاثات واحتياجاتها الهائلة من التمويل، حيث تأتي الحاجة إلى تأمين التمويل المناخي في المقدمة. وتتمثل إحدى أهم النتائج المنتظرة من مؤتمر المناخ القادم في أن تفي الاقتصادات المتقدمة بالالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر السابق (COP26) لسد فجوة التمويل الضخمة التي تحتاجها البلدان الأفريقية للتكيف مع تغير المناخ. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تُترجم هذه الوعود إلى اتفاقات تمويل ملموسة قادرة على اجتذاب رأس المال الخاص وتعبئته على نطاق واسع. وبخلاف التوصيات المحددة المتعلقة بالتمويل، دعا القادة الأفارقة أيضًا إلى مزيد من تنمية القدرات والدعم المؤسسي من خلال إنشاء وحدات تمويل المناخ، ودعم تطوير نهج الميزانية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، والاستثمار في المساعدة الفنية وبناء القدرات.

ثانيا- الوضع المالي وأعباء الديون

ألف- الوضع المالي لما بعد عام 2021

28. تحسن الوضع المالي لبلدان شمال أفريقيا في عام 2021 بسبب الزيادة في الموارد العامة (الجدول 1). فقد ارتفعت معظم الإيرادات العامة لبلدان شمال أفريقيا خلال هذا العام مقارنة بمستواها في عام 2020، بسبب الانتعاش الاقتصادي ورفع بعض إجراءات الإعفاء الضريبي التي اعتمدتها البلدان للتعامل مع آثار الجائحة.

29. ومع ذلك، لم يكن الوضع المالي إيجابيا لبعض بلدان شمال أفريقيا في عام 2022، ويبدو أن عجز الموازنة في جميع البلدان المستوردة للطاقة قد اتسع بشكل أكبر على عكس نظيراتها المصدرة لها مثل الجزائر (+ 0.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وليبيا (+ 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ففي حالة هذين البلدين، حدث تحسن ملحوظ في ماليتهما العامة وحساباتهما الجارية بسبب التأثير الإيجابي قصير المدى للأزمة الروسية الأوكرانية على صادرات المحروقات. فيما تعاني دول أخرى في المنطقة من عجز مالي في عام 2022، فعلى سبيل المثال، وصل العجز في مصر إلى 7.9٪، في حين أن العجز المالي الأساسي في المغرب بلغ 3.9٪، وهو الأعلى في المنطقة. ومن المرجح أن يتقلص العجز المالي التونسي بشكل طفيف بحلول نهاية العام حيث تتوقع البلاد زيادة في عائدات السياحة بعد إعادة فتح حدودها مع الجزائر اعتبارًا من 15 يوليو 2022 بعد إغلاق دام لأكثر من عامين بسبب الجائحة.

الجدول 1: الوضع المالي لبلدان شمال أفريقيا 2019-2022

رصيد المالية العامة الإجمالي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	-9,6	-12	-3,3	0,7	-0,8
مصر	-8,1	-7,9	-7,4	-7,9	-7,3
ليبيا	1,7	-64.4	10,6		
موريتانيا	2	1,9	2,5	-0,5	-0,6
المغرب	-3,8	-7,6	-6	-6,2	-5,8
تونس	-2,9	-9,4	-7,7	-6,3	-5,6
رصيد المالية العامة الأساسي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
الجزائر	-9	-11	-2,9	1,3	0
مصر	1,9	1,8	1,5	1,3	1,7
موريتانيا	3	3,2	3,4	0,5	0,4
المغرب	-1,5	-5,1	-3,7	-3,9	-3,4
تونس	-0,4	-5,8	-4.7	-3,1	-2,5

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات البنك الدولي.

باء- عبء الدين العام على دول شمال أفريقيا

30. ما يزال الدين العام في شمال أفريقيا مرتفعاً، فقد وصل إلى ما يقارب 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 في العديد من البلدان (الجدول 2). وبشكل عام، أدت جائحة كوفيد -19 إلى تفاقم ديون البلدان الأفريقية، مما تسبب في زيادة حادة في احتياجات التمويل العام، وباستثناء موريتانيا، التي لديها نسبة دين (54.7٪) أقل من عتبة استدامة الدين العام التي حددها صندوق النقد الدولي في 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاقتصادات الأفريقية. هذا وكان معدل الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان شمال أفريقيا مرتفعا نسبيا في عام 2021 (الجدول 2). ويعدّ معدّل الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر والمغرب وتونس والسودان أعلى بكثير من المعيار القياسي البالغ 70% من الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة. ووفقًا لتحليل القدرة على تحمل الديون (DSA) لصندوق النقد الدولي، تم اعتبار الديون العامة لمصر والمغرب قابلة للاستدامة ولكنها معرضة لمخاطر كبيرة. في حين لم تعد تونس قادرة على ضمان استدامة دينها العام وهي بحاجة ماسة إلى برنامج قوي لضبط أوضاع المالية العامة والقيام بإصلاحات هيكلية لاستعادتها. كما أن خفض التصنيف الائتماني لتونس من قبل موديز (Moody's) في عام 2021، إلى جانب تخفيض تصنيفها من قبل فيتش (Fitch)، أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في تونس.

الجدول 2: دينامية الديون في شمال أفريقيا (2019-2022)

الدين العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)					
	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	45,6	52,1	61,2	51,8	50,5
مصر	90,2	87	92,4	96,4	91,6
موريتانيا	63,5	65,5	59,3	56,7	56,7
المغرب	64.8	76,4	75,6	79,8	79,5
السودان	200,3	249,1	208,6	191,9	184
تونس	67,9	79,5	84.5	84.2	90,6
الدين العام الخارجي (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
الجزائر	0,8	0,8	0,7	0,5	
مصر	36	34.1	36,3	32,3	
موريتانيا	55,4	57,8	54.5	51,3	
المغرب	14	19,1	18,1	18,3	
السودان	167,8	167,4	164	160,7	
تونس	47,8	52,4	53,1	53,8	
مدفوعات الفائدة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
الجزائر	0,6	0,9	0,6	0,7	
مصر	10	9,7	8,9	9,2	
موريتانيا	0,9	1,2	0,9	1	
المغرب	2,3	2,5	2,3	2,4	
تونس	2,5	3,6	3	3,2	

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادًا إلى بيانات البنك الدولي MPO 2022.

31. انخفض معدّل الدين العام الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وموريتانيا والمغرب والسودان بينما ارتفع بشكل طفيف في مصر وتونس خلال سنة 2021، (الجدول 2). وما تزال مستويات الدين الخارجي مرتفعة في عام 2022 بسبب آثار الصراع الروسي الأوكراني (الجدول 2). وتمتلك السودان وتونس وموريتانيا مستويات ديون خارجية تتجاوز 40٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. ويشكل ارتفاع مستوى الدين العام بالعملات الأجنبية خطرًا على الاستقرار المالي بسبب ارتفاع سعر الصرف ومخاطر السداد، خاصة في تونس. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة خدمة الديون المستقبلية، مما يقلل من احتمالات تقليص هذه الديون. كما تحفز أسعار الفائدة المرتفعة المستثمرين على التخلص من الأصول ذات المخاطر العالية في البلدان النامية والتوجّه نحو الأصول الأكثر أمانًا في الاقتصادات المتقدمة.

32. استفادت جميع بلدان شمال أفريقيا في سنة 2021 من المخصصات العامة لحقوق السحب الخاصة (SDR) لما مجموعه 1.14٪ من مخصصات حقوق السحب الخاصة العالمية (650 مليار وحدة حقوق سحب خاصة). وعززت هذه الموارد احتياطيات النقد الأجنبي للبنوك المركزية. ومكنت المخصصات العامة لحقوق السحب الخاصة، إضافة إلى أمور أخرى، هذه البلدان من تمويل احتياجاتها المتعلقة بالأزمة الصحية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي (**الجدول 3 في الملحق**). لكن تجدر الإشارة إلى أن البلدان الأفريقية لم تحصل على نصيبها العادل من إجمالي إصدار حقوق السحب الخاصة، وذهب ثلثا مخصصات هذه الحقوق البالغة 650 مليار دولار في أغسطس 2021 إلى الاقتصادات المتقدمة. لذلك من المهم تخصيص جزء من حقوق السحب الخاصة من البلدان المتقدمة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ومن شأن هذا الإجراء أن يساعد البلدان ذات الميزانيات المنخفضة والمديونية المرتفعة على خلق حيز مالي لتغطية الإنفاق الإضافي وزيادة قدرتها على الصمود أمام الصدمات. ومع ذلك، يجب على هذه البلدان أن تسعى جاهدة لزيادة تحصيل الضرائب المحلية وتحسين إدارة الإنفاق العام.

ثالثا- ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة تزيد من معدّلات التضخم المرتفعة أساسا

33. ارتفعت معدّلات التضخم في معظم بلدان شمال أفريقيا في سنة 2021، لكنه ظل تحت 10% باستثناء السودان التي تعدى فيها التضخم 100٪ (الجدول 4). وتعرّضت عملات دول شمال أفريقيا إلى ضغط شديد في نفس السنة (الجدول 5 في الملحق). حيث انخفضت قيمة الجنيه السوداني بشكل حاد مما تسبب في تضاعف معدّل التضخم، وتم تخفيض قيمة الدينار الليبي بنسبة 70٪ من سعر الصرف الرسمي كجزء من إصلاحات أوسع. وفي سنة 2022، كانت أكثر العملات تعرضا للضغط الشديد هي الدينار التونسي والجنيه المصري، فقد انخفضت قيمة هذا الأخير بنسبة 16٪ في أبريل 2022 بعد التدفقات الضخمة لرأس المال نحو الخارج والانخفاض الحاد في الاحتياطيات الأجنبية.

34. ووفقًا لقاعدة بيانات البنك الدولي للسلع، ارتفع مؤشر أسعار الأسمدة بأكثر من 150٪ بين يناير وديسمبر 2021. وفي السوق الدولية، تشير بيانات البنك الدولي لعام 2022 إلى أن مؤشر أسعار

المواد الغذائية ارتفع إلى 19٪ في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بـ 8.4٪ و 6.3٪ على التوالي بالنسبة لمؤشر أسعار الطاقة ومؤشر أسعار السلع غير المرتبطة بالطاقة. بالإضافة إلى ذلك، وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2022، ارتفع سعر برميل النفط أيضًا بنحو 39.2٪، ونتيجة لذلك، ارتفعت ضغوط التضخم، وزادت ضغوط تكاليف المعيشة في معظم بلدان شمال أفريقيا. وتعتبر أسعار المواد الغذائية السبب الرئيسي لارتفاع التضخم في الجزائر على الرغم من أنها مدعومة من الدّولة.

35. من جانبها، تعرضت مصر لضغوط تضخمية شديدة في 2022 بفعل التطورات المحلية والعالمية، وعلى خلفية ارتفاع أسعار الوقود والقمح (خفف منه الدّعم الحكومي)، وكذا الإقبال على الأصول الآمنة وتأثير انخفاض قيمة العملة في مارس. لتسجل مصر معدّل تضخم يقدّر ب 11٪ (الجدول 4)

36. أما في المغرب فكانت الضغوط التضخمية في 2022 مدفوعة بارتفاع أسعار السلع الأساسية، فضلاً عن ضعف سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار وسط تزايد الطلب على الأصول الآمنة وتشديد السياسة النقدية الأمريكية.

37. وفي تونس واصل التضخم مساره التصاعدي في عام 2022 حيث قامت السلطات بتسييل العجز جزئيًا في بداية العام، لكن الضغط النزولي الذي يمارسه انخفاض عجز الميزانية يقابله ارتفاع الطلب وانخفاض قيمة الدينار. وكان المؤشر الفرعي للإسكان والمياه والغاز والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى هو المحرك الأكبر للضغوط التضخمية في تونس.

38. ظل التضخم في موريتانيا مرتفعا في عام 2022 بسبب الاعتماد الكبير على واردات الغذاء والوقود، وتجدر الإشارة إلى أن موريتانيا تعتمد على واردات المنتجات الروسية أكثر من معظم الدول الأفريقية، وتمثل الواردات من دول البحر الأسود 60٪ من إجمالي الواردات من حيث القيمة.

الجدول 4: دينامية التضخم في دول شمال أفريقيا

	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	2,0	2,4	7,2	8,7	**8,2**
مصر	13.9	5.7	4,5	7,5	**11.0**
ليبيا	0,2	2,8	3.7	3.7	**2,4**
موريتانيا	2,3	2,3	3.8	4,9	**4,0**
المغرب	0,2	0,6	1.4	4,4	**2,3**
السودان	51.0	163.3	359,1	245.1	**111.4**
تونس	6,7	5.6	5.7	7,7	

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بناءً على بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022.

39. مع زيادة التضخم المقترن بهجرة رؤوس الأموال، قامت العديد من البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة الرئيسية. فعلى سبيل التوضيح، قام المصرفان المركزيان في مصر وتونس برفع أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 100 نقطة أساس و 75 نقطة أساس على التوالي في 2022، فيما قررت دول أخرى مثل الجزائر والمغرب الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير.

رابعا- عودة النشاط التجاري للانتعاش لا ينفي وجود مخاطر

40. رغم عودة اقتصاد شمال أفريقيا للتعافي تدريجيا من الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا، إلا أنه قد يتعرض للخطر. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط والغذاء في عام 2022 على وجه الخصوص إلى الإضرار بالحساب الجاري لدول مثل مصر وتونس والمغرب، لكن يمكن أن يساعد انتعاش صادرات الخدمات في خلق فرص عمل وتخفيف الوضع الخارجي إلى حد ما.

41. اتسع عجز الحساب الجاري في مصر إلى 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقارنة ب 3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وسيتسع أكثر بحلول نهاية العام الجاري. وفي ظل اتساع عجز الحساب الجاري وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال، تشير التوقعات إلى إمكانية حدوث تدهور كبير في احتياطيات النقد الأجنبي.

42. بالنسبة للمغرب، ارتفع عجز الحساب الجاري إلى 5.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب 2.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مما يعكس زيادة العجز التجاري، وتباطؤ التعافي في إيرادات السياحة، وضعف تدفقات التحويلات المالية. وعلى العكس من ذلك، فإن المغرب في وضع جيد لمواجهة التحديات التي يفرضها ارتفاع فاتورة الواردات بفضل امتلاكه لمخزون كبير من احتياطيات النقد الأجنبي.

43. في تونس، انخفض عجز الحساب الجاري وبلغ 6.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقارنة بـ 4.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، فيما تستمر أسعار الوقود والغذاء في الضغط على وضع تونس الخارجي. وأفاد البنك المركزي التونسي أيضًا أنه على الرغم من انتعاش النشاط السياحي، إلا أن الوضع الخارجي ظل ضعيفًا ولا تزال الحكومة تكافح لتلبية خدمة الدين الخارجي.

44. في المقابل، ارتفع فائض الحساب الجاري للجزائر وليبيا إلى 4.7٪ و 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنة ب 2.8-٪ و 21.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مدفوعا بالأداء الإيجابي للقطاع الخارجي للدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى العديد من إجراءات وسياسات الانفتاح التجاري التي ينبغي البدء بها للسماح للتجارة في شمال أفريقيا بالعودة إلى المنطقة الإيجابية. (الشكل 3).

الشكل 3. رصيد الحساب الجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي) (2019-2022)

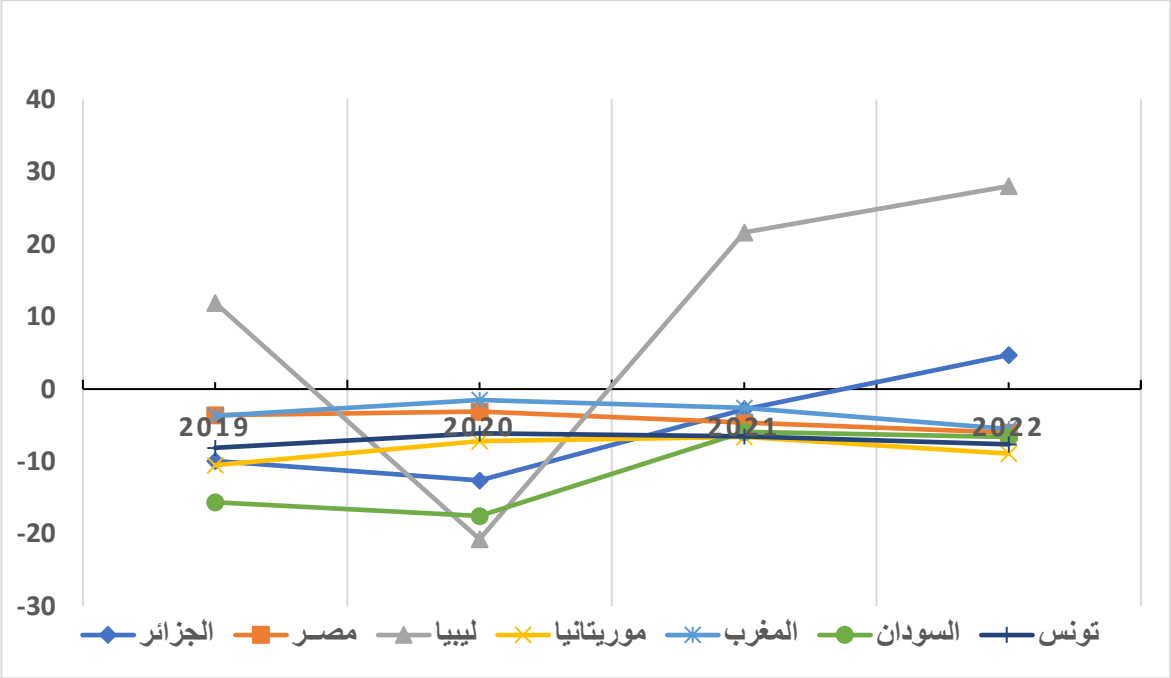

المصدر: بيانات البنك الدولي، MPO، 2022.

45. بالنظر إلى الوضع الحالي حول العالم، لا تزال المخاطر والصدمات التجارية قائمة، ومن المرجح أن تقوض الأداء والنمو الاقتصادي العام. قد تكون الولايات المتحدة وأوروبا في خطر كبير من الركود. يعد تغير المناخ والطقس المتطرف أيضًا من بين أخطر التهديدات العالمية في العقد المقبل (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2022). من المتوقع ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتغيرات في هطول الأمطار ومستويات المياه الجوفية، لا سيما في شمال أفريقيا. كما تحمل الناتج الزراعي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وسبل العيش العبء الكامل للآثار السلبية لتدهور الظروف المناخية وعدم انتظام هطول الأمطار.

خامسا- تعافي سوق العمل يؤخر تعافي الإنتاج

46. لكن هذا النمو لم ينعكس إيجابيا على سوق العمل، حيث ما تزال معدلات البطالة أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة في العديد من البلدان. بل يبدو أن الصلة بين قطاع التجارة وسوق العمل قد انقطعت في بعض البلدان، فعلى سبيل المثال، لم يجد تقرير صادر عن البنك الدولي (2021) علاقة كبيرة بين زيادة الصادرات والأجور، أو النشاط غير الرسمي، أو مساهمة الإناث في القوى العاملة في مصر.

47. في عام 2021، ارتفعت مساهمة النساء في سن 15 عامًا فأكثر والنساء في الفئة العمرية 15-24 عامًا، في القوى العاملة في شمال أفريقيا بشكل طفيف لتصل إلى 19.8٪ و 11.6٪ على التوالي مقارنة ب 19.6٪ و 11.1٪ في عام 2020. ومع ذلك، ما تزال هذه الأرقام منخفضة نسبيًا مقارنة

مع المتوسط العالمي البالغ 46% و 32٪ والمتوسط الأفريقي البالغ 53% و 40٪ على التوالي (الجدول 6). وتشير الأرقام أيضًا إلى أن بعض النساء يتوقفن عن العمل بعد فقدان وظائفهن، في حين تعود أخريات إلى العمل لتعويض خسارة دخل الأسرة. هذا بالضبط ما حدث في المغرب، حيث يُعزى انتعاش سوق العمل بشكل أساسي إلى زيادة عدد النساء اللائي دخلنه (منظمة العمل الدولية، 2022).

48. وتسببت أزمة كوفيد-19 في تباطؤ نمو اقتصادي العالمي، لكن التأثير على أسواق العمل تفاوت بشكل كبير حسب المناطق والبلدان والمجموعات الديموغرافية. لكن بشكل عام، كان للوباء إلى جانب التضخم غير المتوقع، تأثير كبير على أسواق العمل في شمال أفريقيا حيث ارتفع معدل البطالة إلى 12.9٪ بعد أن كان في حدود 12.8٪ و 11.6٪ في 2021 و 2020 على التوالي، وهناك خطر من أن تصبح البطالة الدورية مسألة هيكلية. لذلك، شهدت شمال أفريقيا انتعاشًا اقتصاديًا مصحوبًا بزيادة في معدل البطالة وانخفاضا في نمو العمالة (الشكل 4). وهو ما يدل على تأخر في الالتحاق بسوق الشغل، والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي أن العمال المُحبطين أو الذين تمّ تسريحهم سيستغرقون وقتا للعودة إلى سوق العمل. ستستمر شمال أفريقيا في تحقيق نمو متواضع في العمالة في 2022 أيضا. وهو ما يدل على أن انتعاش سوق العمل في شمال أفريقيا يعيق النمو الاقتصادي.

الشكل 4: مؤشرات سوق العمل في شمال أفريقيا

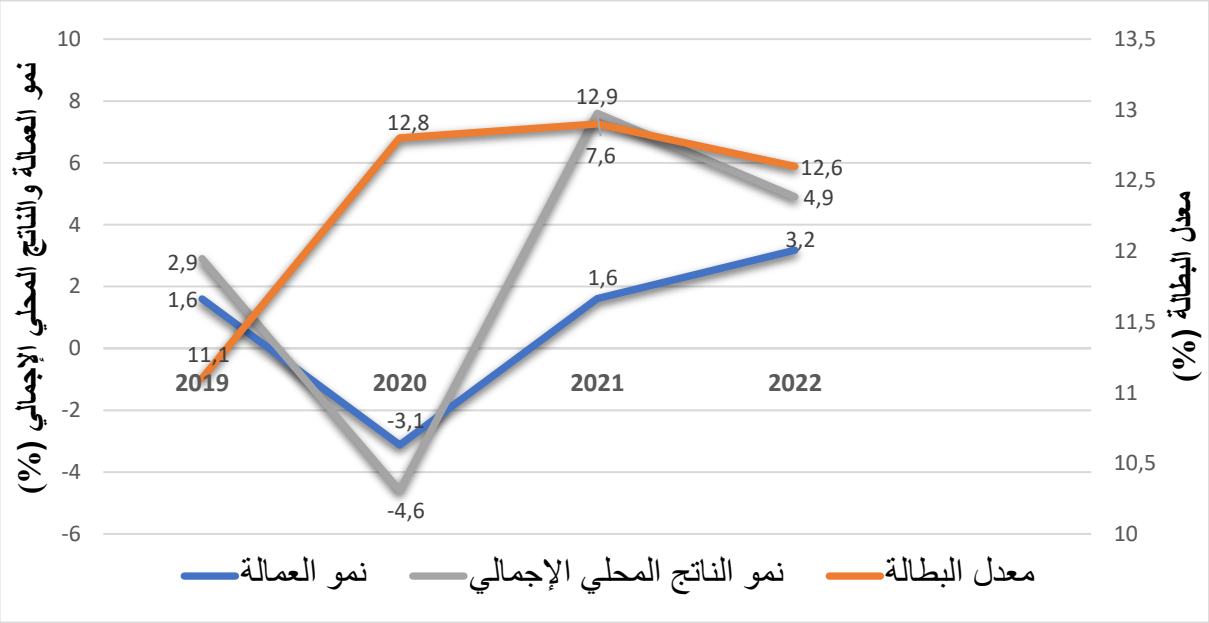

المصدر: بيانات من منظمة العمل الدولية (2022) وبيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقريرحالة و آفاق الاقتصاد العالمي *2022 (WESP).*

49. تتوفر منطقة شمال أفريقيا على واحدة من أعلى نسب السكان البالغين سن العمل في القارة السمراء (الشكل 5). وهذا الوضع يؤدي عادة إلى زيادة المُدخرات والاستثمار بالنظر إلى زيادة متوسط عمر السكان في سن العمل (Scope Ratings، 2021). لكن وعلى غرار منطقة الجنوب

الأفريقي، فإن منطقة شمال أفريقيا تتواجد بها واحدة من أعلى نسب الشباب العاطلين عن العمل. ومن ثم، فإن شمال أفريقيا تهدر فرصة استخدام هذه الميزة لتحسين إنتاجية القطاع المُهيكَل الذي يُعد مفتاحا للتحول الهيكلي، لكن على النقيض من ذلك، نجد أن معظم الشباب يعملون في القطاع غير المُهيكَل، حيث يشغلون عمومًا وظائف غير مستقرة.

الشكل 5: السكان في سن العمل حسب المنطقة في أفريقيا (كنسبة من إجمالي السكان)

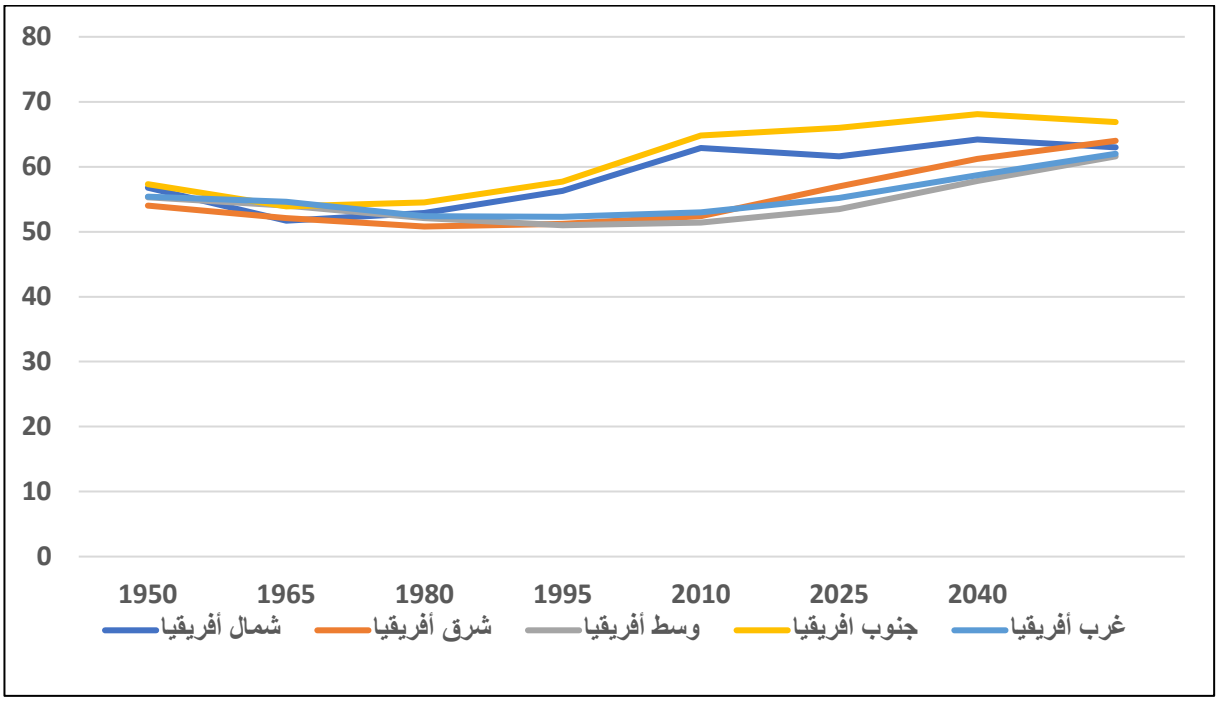

المصدر: شعبة السكان بالأمم المتحدة

50. أخيرا، تعدّ دول شمال أفريقيا ناضجة نسبيًا من حيث التركيبة السكانية. وتشير تنبؤات الأمم المتحدة للسكان أن نسبة الفئات العمرية الأكبر سنا آخذة في الازدياد في حين أن نسبة الفئات العمرية الأصغر آخذة في الانخفاض. الأمر الذي يشير إلى زيادة في متوسط الأعمار المتوقعة وهو ما يعني سن تقاعد متأخر، وبالتالي مدخرات إضافية.

51. ولكي تستفيد بلدان شمال أفريقيا من هذه المزايا، يجب عليها نهج سياسات تُسهّل التوظيف وريادة الأعمال وتعزّز المساواة بين الجنسين. ويجب أن تتضمن هذه السياسات أيضًا استثمارات لضمان جودة القوى العاملة، وبالخصوص في قطاعي التعليم والصحة. وأخيرًا وليس آخرًا، يعدّ تطوير الأسواق المالية أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لمدخرات الأسر.

سادسا- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة

52. جلبت الحرب في أوكرانيا معها مجموعة أخرى من المخاطر مما تسبب في حدوث مضاعفات هائلة. فقد تفاقمت أوجه عدم المساواة ليس فقط بسبب الوباء ولكن أيضًا بسبب حالة عدم اليقين الجديدة التي سادت الأسواق العالمية. كما ارتفعت الأسعار وتضخمت بسبب الاضطرابات المستمرة وظهور التوترات في الأسواق المالية في 2022. بالإضافة إلى أن استدامة الديون وضغوط السيولة واتساع هوامش الائتمان تمنع دولًا مثل تونس ومصر من الوصول إلى الأسواق المالية.

53. من جهتهما، حققت الدولتان المصدرتان للنفط في المنطقة، وهما الجزائر وليبيا، مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه في 2022، مما مكنهما من تجديد احتياطياتها، على عكس البلدان المستوردة له (مصر وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس) التي أنهك ارتفاع أسعار النفط والغذاء كاهلها، وزاد من عجزها المالي بسبب نظام الدعم الحكومي وارتفاع مستويات الديون. علاوة على هيمنة التضخم الرئيسي على المنطقة لأن معظم الزيادات في الأسعار تهمّ السلع الأساسية، وخاصة المواد الغذائية.

54. من جهة أخرى، أدى تشديد السياسات المالية من قبل البنوك المركزية الرئيسية (البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي) وارتفاع أسعار الفائدة، إلى حرمان البلدان التي تربط عملاتها بالدولار من الاستقلال النقدي، ولم تجد لها بُدّا من تبني نفس الإجراءات. فرفعت تونس ومصر أسعار الفائدة في الوقت الذي شهدت فيه الجزائر ومصر انخفاضًا في عملتيهما، مما أدى إلى زيادة نسبة الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، أدى ارتفاع أسعار الفائدة جنبًا إلى جنب مع مستويات الديون المرتفعة في المنطقة، وخاصة في مصر، إلى ارتفاع أقساط المخاطر وبالتالي زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة.

55. لذلك تُوصَى بلدان شمال أفريقيا ببلورة وتنفيذ سياسات تهدف إلى الحفاظ على الانتعاش وحماية استقرار الاقتصاد الكلي، وتعدّ سياسات الحد من التضخم جد مهمّة في هذا الصدد. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع خطط لتلبية احتياجات زيادة الإنفاق الصحي أو تدابير الدعم المالي (شبكات أمان اجتماعي أكبر) ضمن حيز الميزانية المرصودة، فضلاً عن الإعانات المباشرة للفقراء والأسر الأكثر ضعفًا. وعلى المدى المتوسط، تحتاج بلدان شمال أفريقيا أيضا إلى ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا وتشديد السياسة النقدية مع الإبقاء على مرونة أسعار الصرف.

56. كما يجب على حكومات المنطقة السعي لتحقيق كفاءة في الإنفاق العام، وبالتالي إيجاد هامش للإنفاق على الحد من الفقر، وكذا تكثيف جهودها من أجل زيادة الإيرادات المحلية، علماً أن ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة العالمية قد يقوّضان الزخم الحالي. ويمكن لرقمنة تحصيل الضرائب أن تُحسن تحصيل الإيرادات من خلال تبسيط المساطر وتقليل فرص التهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في جذب استثمارات جديدة لتمويل البنى التحتية والخدمات العامة لتحقيق النتائج الاجتماعية المثلى (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2021).

57. بدورها المؤسسات المالية الدولية مدعوّة للعب دور رئيسي في إعادة هيكلة الديون وتخفيفها وبالتالي توفير السيولة والحيز المالي للحكومات حتى تكون قادرة على نهج سياسات مالية لمواجهة

التقلبات الدورية، وفي بعض الحالات، تجنّب التخلف عن السداد. وهناك حاجة إلى تعزيز كل الأطر المتعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون وتمويل التنمية (صندوق النقد الدولي، 2022). وهناك أيضا حاجة ملحة للتأكد من أن إطار العمل المشترك لمجموعة العشرين يحقق إمكاناته وأن تطبيقه يشمل جميع البلدان ذات الدخل المتوسط.

58. إن تسارع وتزايد حدة الأزمات المتلاحقة تفرض على دول شمال أفريقيا تسريع إصلاحاتها الهيكلية، وخاصّة البلدان المستوردة للنفط، التي تواجه تأثيرًا مزدوجًا (ارتفاع أسعار الغذاء والنفط). وإلى جانب ضرورة القيام بإصلاحات في المجال المالي، تحتاج هذه الدول أيضًا إلى القيام بإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال، وتحديث نظام التعليم لتقليص فجوة المهارات، وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية، وتعزيز دور الرّقمنة من أجل التحول الإنتاجي للاقتصاد. وهذا ممكن من خلال إعطاء مجال أكبر للقطاع الخاص حتى يتمكن من تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في شمال أفريقيا.

59. تضررت شمال أفريقيا بشدة من الأزمات الحالية بسبب ضعف تكاملها واندماجها مع بقية دول القارة. وأظهرت الأزمات العالمية الحالية العديدة أهمية الرّقمنة في دمج سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. لذلك، فإن بلدان شمال أفريقيا ستكسب الكثير من تعزيز البيئة والسياسات واللوائح الرقمية. ومن الجوانب الأساسية الأخرى التي يجب التركيز عليها هي تخفيف الحواجز التنظيمية والإدارية أمام المعاملات الدولية (السلع والخدمات) من خلال الرّقمنة وتسريع اعتماد الخدمات المالية الرّقمية لتسريع تكامل سلاسل القيمة وصناعة الطاقة في المنطقة (CUA/OCDE ,2022).

60. وتعد الاستفادة من فوائد منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA)، السارية منذ 1 يناير 2021، رافعة أخرى لتحويل النظم الزراعية، وعلى نطاق أوسع، العلاقات التجارية في شمال أفريقيا. ويُنتظر أن تزيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من الإنتاج والقيمة المضافة مع ضمان وجود بنية تحتية ملائمة ومعايير سلامة الأغذية لتوريد وتطوير أسواق الأغذية الزراعية المحلية والإقليمية. كما أن وجود منطقة (AfCFTA) تُقلّل من تأثّر المنطقة ككل من الاضطرابات العالمية، وتمكنها من تعزيز التصنيع والإنتاجية المحلية.

61. ويُعتبر تغير المناخ أيضا أزمة كبيرة ومزمنة بالنسبة لاقتصادات شمال أفريقيا. ويتجلّى ذلك بالخصوص في تزايد انعدام الأمن الغذائي المؤدي إلى الجوع والمرض وارتفاع مستويات الفقر وأسعار المواد الغذائية والاعتماد المفرط على الواردات والبطالة وفقدان الدخل واضطرابات التجارة وربما الخسائر الجسيمة في الأرواح. لذلك من الضروري أن تقوم هذه الدول بتسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر. يمكن أن يسهم التعاون الإقليمي في الجهود الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، والحد من الانبعاثات وإدارة المخاطر المتعلقة بالتحوّل، وبالتالي تعزيز الاستثمارات الخضراء وتطوير العمالة. وبالنظر إلى القيود التي تكبّل ميزانية القطاع العام الحالية، فإن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في إنشاء وتوفير تمويل إضافي للتحول الأخضر. لكن ما تزال مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الخضراء تواجه العديد من التحديات في شمال أفريقيا. لذلك من الضروري أن تقدم المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى خدمات استشارية وحلولا مالية لمساعدة البلدان على جذب الاستثمار والشركات المحلية لخلق وظائف خضراء.

المراجع

1. البنك الأفريقي للتنمية (2022) آفاق الاقتصاد الأفريقي لعام 2022: دعم القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتحول العادل للطاقة في أفريقيا.

2. مفوضية الاتحاد الأفريقي / منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022)، ديناميكيات التنمية في أفريقيا 2022: سلاسل القيمة الإقليمية من أجل الانتعاش المستدام، مفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا /

3. تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، باريس، https://doi.org/10.1787/2e3b97fd-en.

4. صندوق النقد الدولي (2022). الديون في خدمة التنمية واستقرار الاقتصاد الكلي. واشنطن، مارس.

5. صندوق النقد الدولي (2022). الآفاق الاقتصادية الإقليمية. الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: عمليات التعافي المتباينة في الأوقات المضطربة، واشنطن، أبريل.

6. ILOSTAT (2022)، تقديرات منظمة العمل الدولية، يوليو 2022. https://ilostat.ilo.org/

7- منظمة العمل الدولية (2021). العمالة العالمية والآفاق الاجتماعية: اتجاهات 2021. https://www.ilo.org/wcm

8- إسلام، آصف م.، دلال موسى، وفيديريكا ساليولا. 2022: إعادة تشكيل دور الحكومات تجاه الأسواق والعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن: البنك الدولي. doi: 10.1596 / 978-1-4648-1735-9. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

9. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2020: الصورة العامة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية في شمال أفريقيا: استعراض الملف الإقليمي لعام 2021

10- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد2021). دليل الإحصاء 2021 - التجارة الدولية للبضائع.

11. الأونكتاد (2021 ب) تقرير التجارة والتنمية 2021: من الانتعاش إلى القدرة على الصمود: البعد الإنمائي.

12. الأمم المتحدة (2022). الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه لعام 2022. نيويورك.

13. البنك الدولي (2022). توقعات الفقر الكلي، التحليل والتوقعات الخاصة بكل بلد على حدة للعالم النامي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن

14. البنك الدولي (2022) التحقق من الواقع: توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات عدم اليقين. التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبريل 2022.

15. البنك الدولي (2022). التجارة الدولية وأسواق العمل: بيانات من جمهورية مصر العربية. ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات رقم 9668

16. منظمة التجارة العالمية (2021) تقرير التجارة العالمية 2021: قدرة الاقتصاد على الصمود والتجارة.

17. المنتدى الاقتصادي العالمي (2022). تقرير المخاطر العالمية 2022، الإصدار السابع عشر.

18. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (2021). حالة تغير المناخ في أفريقيا. https://public.wmo.int/en/our-mandate/climate/wmo-statement-state-of-global-climate/Africa

19. بيان صحفي لمنظمة التجارة العالمية، أبريل 2022. إحصاءات التجارة والتوقعات: الصراع الروسي الأوكراني يعرض انتعاش التجارة العالمية الهش للخطر.

الملاحق

الجدول 3: المخصصات العامة لحقوق السحب الخاصة التي تلقتها بلدان شمال أفريقيا في عام 2021

الدولة	حقوق السحب الخاصة بالملايين	الحصة من المخصصات الإجمالية
الجزائر	1 879,0	**0.29**
مصر	1 952,5	**0.3**
ليبيا	1 507,8	**0.23**
موريتانيا	123,4	**0.018**
المغرب	857,0	**0.13**
السودان	604,0	**0.09**
تونس	523,0	**0.08**
شمال أفريقيا	**7 446,7**	1.14

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي

الجدول 5: تطور سعر الصّرف في دول شمال أفريقيا (العملة المحلية / دولار أمريكي، المتوسط السنوي)

	2020	2021	2022
الجزائر	126.8	135.1	**143.6.0**
مصر	16	15.7	**16.5**
ليبيا	1.4	4.4	**4.4**
موريتانيا	36.3	36.4	**36.8**
المغرب	9.5	9.3	**9.3**
السودان	190.7	422.7	**557.3**
تونس	2.8	2.9	**3.0**

المصدر: بيانات البنك الدولي 2022.

الجدول 6: اليد العاملة وتحليل العمالة في شمال أفريقيا (2015-2023)

المتغير	المنطقة	الجنس	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل المساهمة في سوق العمل	15+ شمال أفريقيا	ذكور	40,3	39,4	37,5	36,6	35.8	33.7	34,5	34,8	**34,9**
		إناث	17,5	17,0	16,3	13.2	11.9	11.1	11.6	11.7	**11.7**
	15-24 شمال أفريقيا	ذكور	69,8	69,2	67,8	67,9	68,0	66,1	66,4	66,8	**67,0**
		إناث	23.4	23.5	23.1	21.6	20,6	19,6	19,8	20,1	**20,2**
	15+ أفريقيا	ذكور	72,3	72,2	71.9	71.8	71.8	70,3	70,7	71.1	**71.2**
		إناث	54,3	54,4	54,4	54,1	54,0	52,4	53.0	53.7	**54,1**
	15-24 شمال أفريقيا	ذكور	48,2	48,1	47,7	47,5	47,3	45.3	46,3	46,9	**47,2**
		إناث	41.2	41.3	41.4	41.0	41.0	39,0	40,4	40,9	**41.1**
	15+ العالم	ذكور	74,3	74,0	73.7	73.4	73.3	71.3	71.7	72,0	**72,0**
		إناث	47,9	47,9	47,8	47,7	47,8	46,0	46,4	46,6	**46,7**
	15-24 العالم	ذكور	50,6	50,1	49,6	49,2	49,0	46,0	47,1	47,5	**47,6**
		إناث	34,2	33.8	33.5	33.1	33.0	30,7	31.8	32,1	**32,1**
اليد العاملة (بالمليون)	15+ شمال أفريقيا	ذكور	52,5	52,9	52,9	54,0	55.1	54,5	55.8	57,3	**58,6**
		إناث	17,8	18,2	18,2	17,3	16,8	16,4	16,8	17,4	**17,8**
معدل وظائف/عدد السكان	15-24 شمال أفريقيا	ذكور	28,7	28,5	27,2	28,2	28,3	25.7	26,2	26,7	**26,9**
		إناث	10,7	10,3	9,9	7,4	6,8	5.9	6,0	6,2	**6,3**
	25+ شمال أفريقيا	ذكور	75.2	74,8	73.6	73.6	74,2	71.2	71.2	71.8	**72,2**
		إناث	21.0	21.2	20,9	20,2	19,3	18,0	17,9	18,2	**18,4**

المصدر: بيانات من منظمة العمل الدولية (2022).